المشهد
العدد ٣٥٢ – السنة الرابعة عشرة - الجمعة ١٥ مايو ٢٠٢٦ م - ٢٨ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ

قالت العرب

نسيتُ فيها جسدى وتاريخي، وأشيائى الصغيرة / نسيت فيها ظلى / ونجمة الظهيرة، نسيتني، فأهوى – خاوياً مني– من الأرض الحرام / إلى سماوات مريرة. فهل أستعيدُ ازرقى / فى لحظة الصفر الأخيرة ؟

# وقف "عبد المنان".. متى ترتاح أجيال فى قبورها وأخرى لم تولد بعد!

بقلم: محمود الحضري

قبل أكثر من ٤٠ عاماً أو يزيد، قال لى أحد أقاربى المقربين جداً من العائلة، ووالده من أصول تركية، (سنرث آلاف الأفدنة عن قريب)، وروى لى القصة، والتى تتلخص فى أنه انضم إلى دعوى قضائية لأفراد من عائلته لأبيه وأجداده، للمطالبة بآلاف الأفدنة التى كانت ملكاً وقفاً لأجداده.

ونصحته وقتها بأن مثل هذا المسائل ليست سهلة، خاصة البحث عن ميراث مر عليه عشرات بل مئات السنين، وبعد متغيرات كثيرة، ووجود آلاف العائلات التى تعيش على هذه الأرض، ومئات الآلاف من الوحدات السكنية، وتعدد الورثة على الأراضى الزراعية، ووجود مصانع وشركات على أجزاء من تلك الأرض.

طبعاً لم يلتفت ابن عمتى إلى كلامي، وسار وراء من زرع فيهم أمل من سراب، وأنفقوا عشرات الآلاف من الجنيهات، وظهرت طبعاً هيئة الأوقاف فى الطريق، باعتبارها لها الولاية على أراضى وقف الباشوات والأمراء والبكوات، وعلى مر السنوات تسربت الآمال، وجاءت الحجج لتتضارب مع الواقع، وخسر الجميع القضايا وضاعت عشرات الآلاف من الجنيهات، وربما مئات الآلاف فى سنوات التقاضي، والتى ربما هى مستمرة حتى اللحظة.

تذكرت تلك الواقعة، وأنا أتابع قصة وقف الأمير مصطفى عبد المنان، فى محافظات كفر الشيخ والمنصورة ودمياط، وقصة حق الأوقاف فى ٤٢١ ألف فدان، أى ١٨٠٠ كيلومتر مربع من أراضى الدولة المصرية.

وجالت برأسى عشرات الأسئلة، وأنا اقرأ التحقيق المعلوماتي، والذى كتبه الزميل الصحفى المتميز والصديق محمد بصل على صفحات جريدة "الشروق"، عن هذا الملف، خاصة أن السادة فى وزارة الأوقاف فى هذا الزمن ليس لهم اهتمام سوى جمع الأموال، بغض النظر عن تأثير وسائلهم فى الضرر بمصالح الناس، والأمن والاستقرار الاجتماعي، رغم أنه ربما يكون لهم حقوق.. وقضية زيادة الإيجارات الزراعية ومضاعفة قيمتها خير مثال على سوء ما يفعلون.

ويبدو أن هيئة الأوقاف "فلوسها" التى تجنيها من المزارعين والمستأجرين كثيرة، فقد أقامت عشرات القضايا، وتعمل على تنفيذ توجيهات رئيس الوزراء د. مصطفى مدبولى بإجراء حصر شامل ومميكن لجميع أملاك الهيئة وأراضى الوقف، دون دراسة للأبعاد الاجتماعية لأى قرارات، وحصيلة مآسى قراراتها ظاهرة للعيان.

المعلومات التى أوردها تحقيق الزميل محمد بصل، مهمة، خاصة بعد المنشور الفنى لمصلحة الشهر العقارى قبل أيام والذى طالب جميع مكاتب المصلحة بإيقاف أى إجراءات أو تعاملات أو تصرفات تتعلق بالأراضى محل "حجة وقف الأمير مصطفى عبد المنان" وضرورة إضافة عبارة تؤكد عدم سريان أى توكيل رسمى عام بالتصرف أو بالإدارة على الأراضى محل ذلك الوقف فى المحافظات الثلاث.

ويبدو أن السادة فى وزارتى العدل والأوقاف متضامنون لم يدركوا مدى حالة القلق والذعر التى تسببوا فيها بعد هذا المنشور بين مئات الآلاف من أهالى ثلاثة من أكبر محافظات مصر سكاناً خاصة من بين فلاحى ومزارعى هذه المحافظات، والقاطنين على سواحلها.

ولاشك أن صدور منشور مصلحة الشهر العقاري، وما تبعه من تداعيات، جاء دون بحث مسبق لما سيترتب عليه من قلق وجدل، بل الأخطر أن حالة الجدل، لم يلتفت إليها أحد حتى اللحظة، وبالفعل لم أقرأ توضيحاً لمرحلة ما بعد الجدل، ولتهدئة الرأى العام، وخصوصاً بين أهالى المناطق التى تقع فيها الأراضي، محل الجدل والتى تمثل حوالى ٠,١٨٪ من مساحة مصر، ونحو ١٢٪ من مساحة الأراضى الزراعية بمنطقة الدلتا ومحافظاتها.

الغريب فى الأمر أنه ووفق ما هو متوفر من معلومات أن كافة الأحكام القضائية حتى الآن لم تحسم النزاع لصالح وزارة الأوقاف، فالقضايا المتداولة من عشرات السنين، أثبتت حق المواطنين والمؤسسات الحكومية فى الأراضي، التى يقال إنها وقف من ٤٠٠ سنة (أربعة قرون).

وما استندت إليه وزارة الأوقاف مؤخرا فى إثارة هذه البلبلة، اعتراضها على إعلان، محافظة دمياط إجراء مزاد علنى كان مقررًا له الاثنين الماضى (١١ مايو ٢٠٢٦) لبيع ٥٧ وحدة سكنية، بحجة أن تلك الوحدات تدخل ضمن نطاق الوقف.

وصحيح أنه صدر حكم مستعجل من محكمة بدمياط، لصالح الأوقاف بالفعل بعدما قدمت للمحكمة صورة من مكاتبة صادرة من الشهر العقارى بأنها وحدها التى تتولى نظارة الوقف، وصورة أخرى من قرار مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجنة لحصر أراضى الوقف، وبناء عليه خاطبت وزارة العدل لإصدار منشور الشهر العقارى الذى اثار حالة الجدل الراهنة.

ولكن هذا الملف مازال غامضاً جداً جداً فى ظل وجود كثير من الأحكام القضائية السابقة بشأن هذا الوقف، الذى مازال مجهولاً لكثير من الجهات، خصوصاً مع وجود أدلة من عام ٢٠٠٤، وحتى ٢٠٢٥، توضح كلها خلو الوقف من أوراق ثبوتية خالصة، وأن الأمر برمته جدل قانوني، فى وقت مازال الباب مفتوحاً أمام الطعون والمعارضة فى حكم محكمة دمياط الأخير.

الغريب فى الأمر أن نزاع وقف الأمير مصطفى عبد المنان، المجهول للكثيرين، هو نزاع حكومى حكومي، وآلاف المواطنين طرف فيه، وصدرت بشأن بعض أراضى هذا الوقف المثير للجدل قرارات من رئاسة الوزراء لإقامة مشروعات قومية على بعض من أراضيه، مثل ميناء دمياط، ومدينة دمياط الجديدة، والعديد من المشروعات السكنية والسياحية، ومشروعات أخرى صدر بشأنها قرارات من هيئة المجتمعات العمرانية، ومحافظى المحافظات الثلاث.

والأمر الغريب الآخر أن منشور الشهر العقارى ليس الأول من نوعه، فقد سبق أن صدر العديد منه، مع كل إعلان عن مشروع صغير أو كبير فى مناطق أراضى "وقف عبدالمنان"، ويصبح المواطنون هم الضحايا الأوائل فى نزاع بين أطراف حكومية، .. فهل سيظل هذا النزاع لأربعة قرون أخرى ليتم حسمه، لترتاح أجيال فى قبورها، وأجيال لم تولد بعد؟!

هذا فرمان سلطاني
من الملك الظاهر أبو سعيد برقوق
سلطان المسلمين وقهر الدين
أيده الله ونصره
الأمير مصطفى بن عبد المنان
وولده كراوية

## النجمة السداسية المسروقة

بقلم: د. أنيسة فخرو
* سفيرة السلام والنوايا الحسنة - المنظمة الأوروبية للتنمية والسلام

كانت النجمة السداسية تُعرف بـ"نجمة عشتار"، وترمز إلى الآلهة عشتار، آلهة الخصب والحب والجمال، فى الحضارات العربية القديمة؛ سومر وبابل وآشور، ووُجدت مرسومة على ألواح طينية من الألف الثانى ق.م.

وكذلك وُجدت فى مصر القديمة على نقوش فى معبد أسوان، فى عصر ما قبل الأسرات.

وفى حضارات أوغاريت وكنعان والفينيقيين يُعتبر المثلث المتجه إلى الأعلى رمزاً للذكر، والمتجه إلى الأسفل رمزاً إلى الأنثى، وتداخلهم يرمز إلى ولادة الحياة.

وفى بلاد الرافدين كانت النجمة السداسية تحمل دلالة مقدسة، حيث تمثل اتحاد السماء بالأرض.

وعثر الباحثون على أقدم قطعة أثرية مرسومة عليها النجمة السداسية فى تل العبر بالفرات فى الألف الخامس ق.م، أى قبل ظهور موسى عليه السلام بآلاف السنين.

والنجمة السداسية ليست حكراً على ديانة واحدة، فقد استُخدمت كزخارف فى الكنائس والمساجد الإسلامية والمسيحية.

وكانت جزءً من الأرابيسك الهندسى فى الفن الإسلامي.

وحتى فى عهد الإمبراطورية العثمانية، كانت النجمة السداسية موجودة على زخارف الآلات الموسيقية، وبالأخص على العود الدمشقي، وأيضاً على جدران البيوت الأثرية، وعلى التحف الفنية والأوانى المنزلية القديمة.

وفى الديانات غير السماوية كالزرادشتية، ترمز النجمة السداسية إلى علوم الفلك والتنجيم.

وفى الحضارتين الهندوسية والبوذية، فإن النجمة السداسية ترمز إلى اتحاد الأضداد: مثل الماء والنار، والذكر والأنثى، وإلى حالة "الموشكا"، أى التوازن.

وكذلك وُجدت بعض النقوش فى حضارات المايا بالمكسيك.

والسؤال: متى ارتبط شعار النجمة السداسية باليهودية؟

الارتباط جاء متأخراً نسبياً، وأول ظهور موثق له كرمز يهودى كان فى عام ١٦٤٨ فى مدينة براغ، عندما اقترح الإمبراطور فرديناند الثالث، راية لليهود، ووضع شعار النجمة السداسية على راياتهم.

وكانت براغ جزء من الإمبراطورية النمساوية، وتعرضت لهجوم من جيش السويد خلال حرب الثلاثين سنة، واقترح الإمبراطور فرديناند الثالث ١٦٠٨–١٦٥٧ أن يكون لكل مجموعة دينية راية خاصة للتمييز بينهم وبين القوات السويدية، وأعطى اليهود راية حمراء عليها نجمة سداسية صفراء.

وتوجد حالة موثقة أقدم عام ١٣٥٤، فى عهد الملك تشارلز الرابع، عندما صمّموا علم لليهود، وشاركوا فى قتال قوات ملك المجر، لكن حادثة فرديناند الثالث هى الأشهر والأكثر توثيقاً.

حيث أنه أول من جعل الرمز شعار رسمى لمجموعة يهودية فى سياق عسكري، وبعد ٢٠٠ سنة تقريباً وضعته الحركة الصهيونية كرمز رسمى لها عام ١٨٧٩.

حيث سرقت شعار النجمة السداسية واختارته شعارًا رسمياً، باقتراح من تيودور هرتسل، لتصبح شعارًا للحركة الصهيونية.

والخلاصة، إن النجمة السداسية رمز هندسى قديم جداً استُخدم فى الشرق القديم كرمز للتوازن، والخصب، والاتحاد بين الأضداد.

وقامت الحركة الصهيونية بسرقة التصميم، من ضمن آلاف الأشياء التى تمت سرقتها من الحضارات القديمة، واستخدمت الصهيونية النجمة السداسية كشعار سياسى لها، وبالطبع لا يجعل سرقة الصهاينة لشعار النجمة السداسية ملكًا خالصًا لهم، وحتماً كل شيء سيعود إلى أصله.

## دور الحضرمى فى تحقيق العدل من خلال كتابه السياسة

بقلم: د. عادل يحيى
باحث أكاديمى وعضو اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة

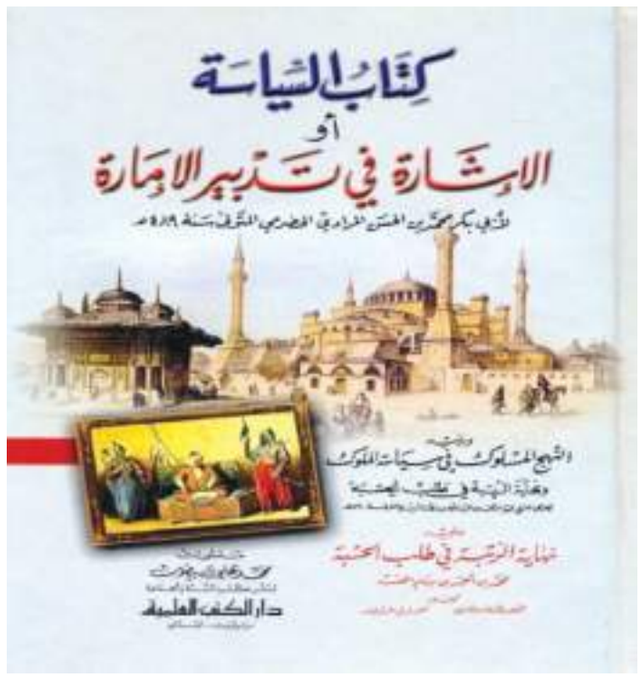


إذا كان الذكر للإنسان بعد وفاته (عمر ثان)، فإن مسيرة الحاكم العادل – من باب أولى – تخلد ذكراه إلى ما شاء الله تعالى....

هذه الكلمات ليست من قبيل الكلمات المرسلة، بل هى كلمات ذات مغزى، وشغلت حيزا كبيرا من اهتمام أعلام الفكر والثقافة فى الحضارة الإسلامية. ومن هؤلاء (أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي) أحد أعلام الفكر السياسى فى المغرب العربي، والذى لايعرف عنه شيء سوى ما جاء بشانه فى مصادر ترجمته إنه نشأ فى القيروان، وأتم تعليمه بها، وكانت وفاته بمدينة أزكى بالمغرب الأقصى سنة ٤٨٩ من هجرة النبى صلى الله عليه وسلم، الموافق ١٠٩٥ من الميلاد.

واشتهر الحضرمى بصحبة أحد قيادات دولة المرابطين – أو الملثمين – بالمغرب العربي، وهو الأمير ابو بكر بن عمر؛ فكان أثيرا لديه، متوليا لقضائه، فجمع بين الفقه والقضاء والأدب وعلوم الدين، وأصبح أحد رجالات الدولة ومفكريها خلال الصفحات الأولى من قيامها.

وقد أراد الرجل ان يخلد ذكرى مليكه وحاكمه أبى بكر بن عمر، فاهدى إليه – على نمط ما اعتاده كثيرون من اهل العلم والثقافة – كتابه السياسة، أو الإشارة فى تدبير الإمارة، واراد به ان يطلعه على كيفية إدارة الدولة.

وقد استفتح الحضرمى كتابه بالحديث عن أنماط الحكام وأهمية العدل، وإعطاء أولوية كبيرة ظنا منه – وهو على حق – أنه الذى يضمن بقاء الدولة ويحافظ على قوتها وازدهارها، مشيرا فى هذا إلى ما يترتب على الظلم من عواقب وخيمة فى ضعف الدول و سقوطها، طبقا لما جاء فى قوله سبحانه وتعالى... وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعدا.. الآية.... وقوله تعالى.. فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا... الآية... وكذلك قوله سبحانه وتعالى.... ووقع القول عليهم بما ظلموا فهم لاينطقون.... الآية.... والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة.... ومن هنا ندرك أن الظلم لا يتبعه إلا ضعف المجتمعات وسقوطها وهو ما يؤكد عليه الحضرمي.

ومن أقوال الحضرمى فى هذا الشأن الأخير قوله.. إذا نطق لسان العدل فى دار الإمارة، فأبشر ساكنها بالعز والعمارة، او كما قال.... وفى قوله هذا ما يشير إلى دور العدل فى إقامة العمران وتحقيق العز والسعادة والرفاهية لأبناء الدولة ومواطنيها؛ فالعمران لا يدوم مع الظلم، وعدم الاهتمام بالإنسان وجعله فى مقدمة أولويات الحاكم، وقد كان الحضرمى سباقا على ابن خلدون من حيث حديث الأخير عن الظلم وإنه مؤذن بهلاك الأمم؛ فيما يعنى أن العدل له دوره فى العمران، وتحقيق التنمية فى المجتمع، وفى هذا ما يؤكد على ريادة الحضرمى وتفوقه على ابن خلدون ابن البيئة المغربية التى ينتمى إليها (الاثنان) رغم أن الفارق الزمنى بينهما يزيد عن ثلاثة قرون، استنادا إلى أن وفاة ابن خلدون كانت فى عام ٨٠٨ من هجرة النبى صلى الله عليه وسلم.. اى فى القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر من الميلاد.

ولم يكتف الحضرمى ببيان أهمية العدل ودوره فى تحقيق العمران والتنمية وشعور الفرد بالعزة والكرامة؛ فأضاف إلى ذلك قوله إن العدل يزيد فى السلطان قوة، ويجعله قادرا على إنزال الهزيمة بعدوه.. أو كما قال. ..

وفى قوله الأخير هذا مايشير إلى أن العدل، وتحقيق العدالة يمكنهما تكوين ما يسمى بالظهير الشعبى للحاكم، يستمد منه قوته، ويستطيع أن يقف فى وجه عدوه، أو فى وجه أعداء أمته، ويلمس بنفسه مدى اتفاق كلمة الأمة عليه، وتمسك الرعية به، فى وجه كل مايهدد الأمة من أخطار خارجية.

ولو لم يقل الحضرمى سوى هذه الكلمات فى بيان أهمية العدل، لكان كافيا، لكن الرجل أيضا تحدث فى كتابه السياسة عن الحكام وأنماطهم ، لكنى أرجيء هذا الحديث إلى مقال آخر إن شاء الله تعالى... عافانا الله تعالى وإياكم من الظلم والظلمات، ويسر لنا سبل العدل وأركانه، وأصلح لنا أحوال مجتمعاتنا وأمتنا.وصدق الله تعالى إذ يقول.. وما كنا مهلكى القرى إلا وأهلها ظالمون.